

المحاضرة الرابعة مفهوم الاستلزام الحواري

توطئة .

تطرّقنا في المبحث الأوّل من هذا الفصل إلى مسألة أنّ نجاح عمل التخاطب مشروطٌ بجملةٍ من المسؤوليّات الخطابية التي يضطلع بها المتكلّم والمخاطب كلّ من موقعه، إذ ينطلق المتخاطبون لمحاولة فهم ما يُودع في الخطاب من افتراضاتٍ سابقةٍ وتقبّلها متى ما كانت في حدود الفهم والتقبّل، ثمّ أنّ هذه المحاولات تقتضي قدراتٍ وإمكاناتٍ خطابيةٍ لغويّةٍ أو لا لغويّةٍ تُمثّلُ شبكةً شرطيةً لازمةً لضمان انتقال تعليمات الخطاب، ثمّ فهم تلك التعلّمات وتأويلها بالشكل الذي يسهم في استمرار الخطاب وتوليد مجموعةٍ من الافتراضات مع كلّ قولةٍ جادّةٍ فيه .

يرتبط عمل الافتراضات بإنجاز ما قبليّ أي : بعمل ما قبل التكلّم، ويُسند توليد الافتراضات إلى القولة نفسها . سنتطرّق في هذا المبحث إلى ما يُقابل هذا العمل، وهو الاستلزام، إذ يرتبط الاستلزام بإنجاز ما بعديّ أي : بعمل ما بعد التكلّم، ويُسند عمل فهم الاستلزمات وإدراكها إلى المتلقّي وإن كانت عملية الفهم والإدراك تقتضي عملاً مشتركاً بين المتخاطبين يُوطّر تحت عنوان (المبدأ التعاوني)، ووفقاً لهذا المبدأ فإنّ عمل التخاطب محكومٌ بافتراض كلّ من المتكلّم والسامع أنّ مُشاركه في الخطاب مازال ملتزماً ومُطيعاً لمبادئ التعاون، وإن كان في حقيقة الأمر خارقاً لها، ومتجاوزاً لمضمونها، قاصداً بذلك أن يعني أكثر ممّا يقول .

من أجل ذلك صار الاستلزام الحواري مُمثلاً لواحدةٍ من أهم الأفكار الفريدة في التداولية بحسب ليفنسون⁽¹⁾، وسنقف في هذا المبحث عند أهم محطّاته وتفصيلاته، في مطلبين الأوّل مفاهيمي، والآخر تحليلي .

الجامعة المستنصرية كلية الآداب
م.م يُسرى جليل يونس

المطلب الأول

الاستلزام الحواريّ في الدرس التداوليّ .

1- مفهوم الاستلزام الحواريّ .

عُرِفَ في أدبيّات التداوليّة أنّ مفهوم الاستلزام الحواريّ ليس له تأريخٌ طويل، فهو من المفاهيم الحديثة، إذ ظهر أوّل الأمر في أعمال الفيلسوف اللُّغويّ (بول غرايس) وهو أوّل مُنظرٍ له، إذ كشف عن المفاهيم الأساسيّة لنظريّة الاستلزام في سلسلةٍ مُحاضراتٍ له ألقاها في جامعة هارفرد تحت عنوان : (محاضرات وليم جيمس)، نشر بعد هذه المحاضرات سلسلةً من المقالاتٍ أهمّها كانت بعنوان : (المنطق والمحاورة) . (2)

حاول (بول غرايس) في مقالاته وبحوثه التفريق بين ما يُقال، وما يُقصد أو ما يُضمّن في الخطاب، لأنّه وجد أنّ من المتكلّمين من يقصد ما يقول حرفيّاً، ومنهم من يقصد عكسَ ما يقول تماماً، +وهناك من يقصد أكثر ممّا يقول، والقولة - على هذا الأساس - قد تحمل معنىً حرفيّاً، أو قد يكون معناها عكسيّاً، أو قد يُضمّنُ فيها أكثر من معنى، والضابط الأساسيّ في إدراك وتفريق تلك المعاني هو السياق . توصّل بول غرايس من هذا إلى أنّ الألفاظ والعبارات تُجسّد ما يُقال حرفيّاً، وأنّ ما يُقصد هو - في الحقيقة - ما يريد المتكلّم إيصاله بطريقٍ غير مباشرة، ثمّ أنّ إدراك هذه المقاصد غير المباشرة، يعتمد إلى حدٍّ بعيدٍ على متلقّي الخطاب، إذ ينبغي أن يتوافر على إمكانيّاتٍ لغويّةٍ أو لا لغويّةٍ (خطابية) تُتيح له فهم مقاصد المتكلّم وإدراكها عبر القدرة على التفريق بين المعنى الحزفي وما يُضمّن فيه من معنى، عُدّ الاستلزام الحواريّ - بناءً على ذلك - حلقة وصلٍ بين المعنى الحزفي الصريح، والمعنى المتضمّن . (3)

كان التفريق بين التصريح والتلويح نتيجةً طبيعيَّةً لتفريق (بول غرايس) بين نوعين من المعاني : المعنى الطبيعيّ، والمعنى اللاطبيعيّ، فالمعنى الطبيعيّ يُمثّل تفسيرًا مأخوذًا من إشارات الجملة وما ينتج هذا التفسير من علاقةٍ تربط الجمل بنتائجها وأسبابها في واقعها الخارجيّ، أمّا المعنى اللاطبيعيّ فيعتمد على فهم قصد المتكلّم وإدراكه اعتمادًا على السياق لا الجملة، إذ تُنتج الجمل في مقامات استعمالها وتُفسّر بمعانٍ تأويليةٍ يُدركها السامع عبر محاولته فهم قصد المتكلّم (4) . قدّم بول غرايس أمثلةً للتفريق بين المعنيين، فقدّم المثالين الآتين للمعنى الطبيعيّ : (5)

(1) البقع الحمراء تدلّ على مرض الحصبة .

(2) الميزانية الحالية تعني أننا مقبلون على سنةٍ صعبة .

إذ لا يُمكن لعبارات مثل (البقع الحمراء) أو (الميزانية الحالية) أن تقصد شيئًا، وإنّما المقصود أنّنا نستدلُّ بوساطة هذه العبارات على مرض الحصبة، أو الإقبال على سنة صعبة، ويُردُّ هذا الاستدلال إلى علاقةٍ سببيةٍ بين العبارة وما يُستدلُّ منها أو يرتبط فيها، فهي كالعلاقة السببية بين الدخان والنار، إذ يدلُّ تصاعدُ الدخان على وجود النار، وهذا هو المعنى الطبيعيّ . أمّا عن المعنى غير الطبيعيّ، فقدّم (غرايس) المثال الآتي :

(3) لا غنى لفلان عن مشاكله ونزاعاته .

تحمل القولة (3) معنىً لا طبيعيًا يتمثّل في تجاوز المعنى الطبيعيّ أو البديهيّ للعبارات، ويعتمد إلى حدٍّ بعيدٍ على إمكانات المخاطب وقدرته على فهم ما يُمكن أن يعنيه المتكلّم أكثر من مجرد معنىٍ صريح، وإذا ربطنا القولة السابقة في (3) بسياقها فإنّها قد تعني : أنّ فلانًا لا يستغني عن زوجته .

ولكن، لماذا يُسمّى (بول غرايس) هذا المعنى لا طبيعياً؟ إنّ المائز الذي يركن إليه (غرايس) في التفريق بين المعنيين الطبيعيّ واللاطبيعيّ هو فكرة الاصطلاح والمواضعة⁽⁶⁾، إذ يُصطلح ويُتواضع - بحسب هذه الفكرة - على دلالاتٍ معيّنةٍ بوحداتٍ تعبيريةٍ ما عبر إقامة علاقةٍ سببيةٍ بين الوحدة التعبيرية ودلالاتها في الواقع، مع لحاظٍ أنّ الاصطلاح أو المواضعة ليس عامّاً أو مطلقاً، إذ يختلف من مستوى إلى آخر، أو مجتمعٍ إلى آخر، ودليل ذلك أنّ البقع الحمراء لا تعني شيئاً بالنسبة لي، بيد أنّها تعني الحصبة بالنسبة إلى الطبيب .⁽⁷⁾

عدّ الاستلزام الحواريّ واحداً من أهمّ الظواهر اللغوية التي ميّزت اللغات الطبيعية، ويتأتى هذا من حقيقة أنّ اللغات الطبيعية وفي كثيرٍ من التخاطبات أنّ معنى العديد من الجمل - إذ روعي ارتباطها بمقامات إنجازها - لا ينحصر في ما تدلّ عليه صيغها الصورية، هذا يعني أنّ التأويل الدلاليّ الذي يُعتمد في تحليل كثيرٍ من الجمل، يصبح متعدّداً إذ اقتصر فيه على المعطيات التركيبية الظاهرة، لذا فإنّ الحاجة إلى تحليل دلاليّ آخر تصبح ملحّة، فينتقل من التأويل الدلاليّ إلى التأويل التداولي، أي : يُنتقل من المعنى الصريح إلى المعنى غير المصرّح به، بيد أنّ هذا الانتقال من معنى إلى آخر لا يُمثّل صورة حلّ فحسب، بقدر ما يطرح عديداً من الإشكالات تتعلّق بالأساس بماهيّة التأويل الممكن في تحليل الجملة الحاملة لهذه المعاني (الصريحة وغير الصريحة) ، ويُمكن تصوّر هذه الإشكالات بالتالي : هل يُعتمد المعنى الصريح وحده؟ أو هل يُعتمد المعنى الصريح والمستلزم معاً بناءً على أنّ المعنى غير الصريح مترتّبٌ على المعنى الصريح؟، ثمّ كيف تتمّ عملية الاستلزام هذه؟ أي : كيف يُنتقل من

المعنى الصريح إلى معنى آخر غير صريح؟ وكيف يُضبط ويُعرف المعنى الذي تخرج إليه جملة ما؟
(8)

على الرغم من هذه التساؤلات والإشكالات المتعلقة بكيفية عمل الاستلزام واقتفاء آثار المتكلم في كلامه، فإن الاستلزام الحوارية عُدَّ واحدًا من النظريات التي جاءت لتسدَّ ثغرةً في مجالي علم الدلالة والتداولية، فقد اشتملت نظرية الاستلزام على تفسيرات واضحة لمسألة عويصة لطالما شغلت الدرس اللغوي وفلسفة اللغة على حدِّ سواء ألا وهي: كيف من الممكن أن يُعنى أكثر ممَّا يُقال؟
(9)

أمَّا عن تعريف مفهوم الاستلزام الحوارية فقد حُدَّ بكونه أيَّ معنى يستلزمه المتكلم ويستدلُّ عليه المخاطب ممَّا يتجاوز الماقيل⁽¹⁰⁾، أو هو أيُّ معنى تابعٌ للدلالة الأصلية للعبارة، أو ما يرعى إليه المتكلم بشكلٍ غير مباشر، بالحيث الذي يجعل المتلقي يتجاوز المعنى الظاهري إلى معنى آخر.⁽¹¹⁾ أمَّا بالنسبة لتقسيم الاستلزام بشكلٍ عامٍّ، فقد عمد (غرايس) إلى تقسيمه على قسمين رئيسين: الاستلزام العرفي، والاستلزام الحوارية.

يتمثَّل الاستلزام العرفي في المعاني التعبيرية المباشرة التي تلازم الجملة في مقامٍ معيَّن مثل دلالة الاقتضاء، كذلك يتمثَّل في المعاني المعجمية التي اصطلح عليها أهل اللغة أي: المعاني الأصلية المباشرة، من دون المعاني المجازية والمعاني التركيبية والسياقية، تُعرف هذه المعاني بالثبات، إذ لا تتغير بتغيُّر التركيب والسياق، كذلك المعاني غير المباشرة التي تسمَّى (معنى المعنى)، ومن هذه الأخيرة التراكيب الاصطلاحية التي يُعبَّر تركيبها عن معنى مخصوصٍ به متعارفٍ عليه، وبعضها يجوز فيه المعنى المجازي والمعنى المباشر، مثل: طويل اليد، فقد يكون هذا الاستعمال دالًّا على معنى مباشر

أي : وصف اليد على الحقيقة، أو قد يكون دالاً على معنى غير مباشر وهو الكرم مثلاً، ثمَّ أنَّ بعض التعبيرات لايجوز فيها المعنى الحقيقي أبداً كقوله تعالى : (وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ) (12)، إذ لا يُحمل تعبير (يلج الجمل ...) على معناه المباشر، بل يُصرف إلى معنى آخر مستلزم وهو : استحالة دخولهم الجنة . (13)

بعيداً عن ارتباط الدلالة بالتعبيرات وثباتها كما في الاستلزام العرفي، فإن النوع الآخر - وهو الاستلزام الحوارى - متغيّر بتغيّر السياقات، وتُعدُّ الحوارات حقلاً فعّالاً ومباشراً لقدح الاستلزمات الحوارية، إذ تكشف الاستلزمات عن البعد الفعلي والاستعماليّ في تحقيق مقاصد المتحاورين، وقد تولّد هذا النوع ممّا كان يشتغل عليه (غرايس) وهو : كيف من الممكن أن يقول المتكلّم شيئاً ويعني شيئاً آخر؟ في قبال ذلك، كيف من الممكن أن يسمع المخاطب شيئاً ويفهم شيئاً آخر؟

لقد وجد (غرايس) أنّ المتخاطبين يتعاونون في ما بينهم من أجل تحقّق التواصل واستمرار الفهم، وبوساطة هذه التعاون يمكن للمتكلّم أن يعني أكثر ممّا يقول، كما يمكن للمخاطب أن يفهم أكثر ممّا يسمع، فوضع لذلك مبدأ حوارياً عامّاً هو المبدأ التعاوني، تنسل منه أربعة مبادئ فرعية، نعرضه في الآتي :

2- المبدأ التعاوني .

يُوجِبُ (مبدأ التعاون) أن يتعاون كلٌّ من المتكلّم والمخاطب على تحقيق التواصل والفهم وبالتالي تحقيق غرضهما من التخاطب، قد يكون غرض المتخاطبين مُحدّدًا قبل الدخول بعمل التخاطب، أو قد يُحدّد أثناء الكلام، وصيغة هذا المبدأ كالتالي: (14)

- لتكن مساهمتك في الحوار، حين تُدلي بها، كما يتطلّب منها أن تكون وفقًا للغرض .

ينبغي أن نُشير إلى أنّ المبادئ الثاوية تحت المبدأ التعاوني تُمثّل افتراضاتٍ غير مُفصّح عنها، أي : أنّ المتخاطبين يفترضون في وعيهم أنّهم يوفّرون كميّةً مُناسبةً من المعلومات، وأنهم يقولون الحقيقة، وأنهم ذو صلةٍ بموضوع الخطاب، ثمّ أنهم يحاولون - قدر الإمكان - أن يكونوا واضحين في خطاباتهم، ولكن، إن كانت هذه المساهمات تُمثّل افتراضاتٍ قارّةً في أذهان المتخاطبين، فهل يمنع هذا المُتخاطبين أن يذكروها في حواراتهم؟

يُجيب (جورج يول) بالقول : إنّ المُتخاطبين قلّمًا يذكرون هذه المبادئ في خطاباتهم، وإنما يعمدون إلى ذكرها، أو يعمدون إلى بعض أشكال التعبير حين يشعرون أنّهم قد يكونون في خطرٍ عدم التزام هذه المبادئ، الأمر الذي يترتب عنه خطأ في الفهم والتقبّل أو الاعتراض، تُسمّى هذه التعبيرات بـ(الاستدراكات)، وقد ساق (جورج يول) على خرق إحدى القواعد أو المبادئ الفرعية للمبدأ التعاوني مثالًا هو السيناريو الآتي بين امرأة جالسة على مقعدٍ وأمامها كلبٌ مُستلقٍ على الأرض، ورجلٍ جاء وجلس إلى جانبها : (15)

(4)

- الرجل : أيعضُّ كلبك ؟

- المرأة : كلاً .

- حاول الرجل مُلاعبة الكلب .. عضَّ الكلب يد الرجل .
- الرجل : آخ ! أنتِ ! قلتِ إنَّ كلبك لا يعضُّ .
- المرأة : هذا صحيح، ولكن هذا ليس كلبى !

يحمل هذا السيناريو إحدى أهمِّ مشاكلِ التواصل، ولا يتعلَّق أبدًا بمشكلةٍ ترتبط بالافتراض السابق، لأنَّ الافتراض الوجوديَّ في قول الرجل (كلبك < لدى المرأة كلب) صحيحٌ لدى المتخاطبين كليهما، بل تكمن في ما افترضه الرجلُ بسؤاله (أيعضُّ كلبك؟) وبمدى فهمه لجواب المرأة (كلًا)، أو بالأحرى أنَّ المشكلة تكمنُ في موضوع الخطاب فيما بينهما، فهو يعتقد أنَّ جواب المرأة مُتعلِّقٌ بالكلب الذي أمامها، على حين أجابته هي عن كلبها الخاصِّ . من منظور الرجل يشتمل جواب المرأة على معلوماتٍ أو تعبيراتٍ أقلَّ مما يُتوقَّع منها، ومن منظورٍ آخر قد يدلُّ جواب المرأة المختزل على رغبتها في عدم الاشتراك بحوارٍ مع رجلٍ غريب .

يثوي تحت المبدأ التعاوني أربعة مبادئ فرعيَّة، استعار (بول غرايس) عنوانات المبادئ الفرعيَّة من الفيلسوف الألمانيِّ (عمانوئيل كانت)، فقد تحدَّث (كانت) عن مقولاتِ الكيف والكمِّ والجهة والإضافة . وبوساطة هذه المبادئ الفرعيَّة يفترض المتخاطبون أنَّ القولة التي يسمعونها ذات صلة، واضحة، صادقة، وكافية : (16)

2-1- مبدأ الكم .

يُصاغ هذا المبدأ بالآتي : اجعل إسهامك في الحوار بالقدر المطلوب، من دون أن تزيد عليه أو تنقص منه . وهو بهذا يوجب على المتكلم أن يقول ما هو ضروريٌ بالقدر الذي يضمن تحقيق غرض التخاطب، كما أنّ السامع - بمقتضى هذا المبدأ - يفترض أنّ المتكلم لا يستخدم صيغة التبويض (بعض، جزء، من) في مقامٍ يتطلّب منه أن يستعمل صيغ الشمول (كلّ، أغلب، أعم) وهي الصيغ التي يتوقّعها المتلقّي في مقامٍ مثل هذا .

2-2- مبدأ الكيف .

ويُصاغ بالآتي : لا تقل ما تعتقد أنه قد يكون كاذبًا، ولا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه . فالمتكلم لا ينجح في حواره أو خطابه بما يراه كذبًا أو غير إقناعي، لأنّه لا يستطيع البرهنة عليه فيضعف حجّته، كما أنّ المحاور لا يتقبّل ما يراه أو يعتقده كاذبًا .

2-3- مبدأ الأسلوب .

وصيغته كالآتي : كن واضحًا ومحدّدًا، وأوجز ورثّب كلامك . إذ يجب في الحوار تجنّب الإبهام واللبس والاضطراب في الترتيب والخلل المنطقيّ، فصاحب الخطاب ينبغي أن يعمد - وفقًا لهذا المبدأ - إلى إيجاد الطريق الواضحة والسلسة في إيصال ما يرغب في إيصاله، بعيدًا عن أيّ استعمالٍ قد يُربك عمل التواصل والفهم والإدراك .

2-4- مبدأ المناسبة .

ويُصاغ كالآتي : اجعل كلامك مناسبًا للموضوع . إذ يجب على المتكلم أن يكون كلامه مناسبًا لسياق الحال سياق الخطاب الكليّ، فتكون مساهمته في الخطاب مناسبة ومفيدة، أو كما يرى

ديكرو: إنَّ على المخاطب أن يُقدِّم معلوماتٍ لازمةً يعرفها عن موضوع الخطاب، التي من الممكن أن تكون ذا فائدة للخطاب . (17)

يُمكن أن تُعدَّ هذه المبادئ أساسًا لنجاح كلِّ أنواع الخطاب خصوصًا المحاورَة أو المحادثة، إذ تُوجب المحاورات أن تتفاعل فيها أطراف الخطاب بشكلٍ أكبر، حيث ينغمس المتخاطبون في تبليغ بعضهم بعضًا، ومحاولة إفهام بعضهم بعضًا، عبر سلوكٍ خطابيٍّ يعتمد هذه المبادئ ويوافق قواعدها، لذلك رأى (غرايس) أنَّ المحادثة تستوجب هذه المبادئ، لأنَّها تلائم شروطها، ولأجل ذلك سُمِّيت بـ(مبادئ المحادثة) (18) ورأى أيضًا أنَّ مبادئ المحادثة الفرعية هي التي تُفسِّر ما يُستنتج من المفاهيم الخطابية، إذ يتحقَّق بها التعاون بين المتخاطبين، وصولًا إلى حوارٍ مُثمر وفعال .

من جانبٍ آخر، فإنَّ الاعتراض المتوقع على هذه المبادئ هو أنَّ ما من أحدٍ يتكلَّم دائمًا بهذه الصورة في الحياة الاعتيادية، حتَّى قيل: إنَّ هذه المبادئ تُمثِّل تعبيرًا عن فردوس الفلاسفة الذي لا يمتُّ للواقع بصلةٍ، ففي هذا الفردوس يبدو الناس جميعًا متعاونين، صادقين، مُخلصين، واضحين، وليس من المُمكن واقعيًا أن يتحدَّث الناس بمقالٍ موافقٍ لهذه الصيغ في كلِّ مقام، بل أنَّ الواقع يُشير إلى عكس ذلك تمامًا، إذ يدور التخاطب بين الناس بما يُخالف هذا المبدأ . (19)

بيد أنَّ (غرايس) لم يكن يرمي بتلك المبادئ إلى خلق قواعد معيارية، إذ لم يقصد أن المتخاطبين يُطيعون هذه القواعد بحذافيرها، وإنَّما يضعونها نصب أعينهم ويسترشدون بها، بالحيث الذي إذا خالفها المتكلِّمون فإنَّ المستمعين يستمرّون بافتراض أنَّ المتكلِّمين يلتزمون تلك القواعد -

أو في الأقلّ - يلتزمون المبدأ التعاونيّ على المستوى الأعمق في التواصل، أي : بمستوى أن يعني المتكلّم أكثر ممّا يقول، ويُمكن توضيح ذلك بالحوار الآتي :

(5)

- أين علبة الحلوى ؟

- الأولاد كانوا يلعبون في غرفتك هذا الصباح .

يبدو من الوهلة الأولى أنّ جواب السؤال بهذه الطريقة مخالفٌ لقاعدتيّ المناسبة والكمّ على الأقلّ، لكنّ المخاطب وعلى المستوى الأعمق في التواصل افترض روح التعاون لدى المتكلّم، فعلى الرغم من أنّ الجواب يبدو غير مناسبٍ ظاهريّاً، فإنّ المخاطب فسّره على المستوى الأعمق واستدلّ بوساطة روح التعاون على أنّ الأطفال قد يكونون أكلوا الحلوى، وهو الاستلزام المولّد في جواب السؤال . (20)

وفقاً لهذا، فإنّ الاستلزام هو الاستدلال الذي يجب أن نتوصّل إليه، كي نحافظ على افتراض التعاون بين المتخاطبين، إذ لولا الاستلزام الذي توصّلنا إليه في الإجابة عن السؤال لانتفت فرضيّة التعاون بين المتخاطبين، يقول غرايس : إنّ المتخاطبين لا يُطيعون المبادئ التعاونيّة بشكلٍ دائم، وإنّما - في أغلب الوقت - يفترض المستمعون أنّ المتكلّمين يلتزمون بالقواعد على مستوى من المستويات، فقد يُخالف المتكلّمون القواعد عن قصدٍ أو لا قصد، وهم بذلك يعتمدون على افتراض المستمعين أنّهم مازالوا يُطيعون القواعد على مستوى ما، من هنا يلجأ المستمعون إلى أعمال فكرهم للبحث عن تاويلٍ مُلائمٍ للكلام، تكون من نتائجه - نتائج التأويل - أنّ المتكلّمين يعترفون بالقواعد، لكنّهم في الحقيقة يقومون باستغلالها لإيصال مقاصدهم، وهذا هو الاستلزام الحواريّ، أمّا إذا كان

المتكلمون يُطيعون هذه القواعد على وجه الحقيقة لا الافتراض، فإنَّهم حينئذٍ لن يُؤلِّدوا استلزامًا، إنَّما سيكون الكلام صريحًا . (21)

بناءً على ذلك، وبعد أن بيَّنا أنَّ المتكلمين لا يُطيعون القواعد بشكلٍ حزفيٍّ، الآن يُمكن أن نُشير إلى أنَّ موقف المتكلمين من هذه المبادئ يُفَرِّع بالآتي :

1. التزام القواعد، التقيُّد بمضمونها .

2. عدم التزام القواعد، عدم التقيُّد بمضمونها .

و ينبغي أن نُشير إلى أنَّ عدم الالتزام ومخالفة القواعد ينحصر في أحد الأشكال الآتية : (22)

أ. مخالفة المبادئ : إذ يُمكن ان تحصل مخالفة المبادئ سرًّا وبهدوء، كما في حال الكذب، وعدم تزويد المستمع بالمعلومات ذات الصلة أو الكافية المتوافرة لدى المتكلم، بهدف الخداع أو التضليل .

ب. خرق المبادئ : تُخرق المبادئ (تُكسر) بسبب عدم القدرة على إطاعتها، ولا يرتبط هذا النوع بقصدٍ ما، بل يحصل نتيجةً لعدم قدرة المتكلم على التقيُّد بالقواعد لأسبابٍ منها : ضعف اللُّغة، أو الجهل بها، أو التوتر العصبيِّ، أو لكونه غير واعٍ، أو لضعف قدرته العقلية .

ج. رفض الالتزام علنًا : يحصل رفض الالتزام علنًا حين يُبدي أو يُصرِّح المتكلم بعدم رغبته بالتعاون أو إطاعة المبادئ، نجد هذا النوع عادةً في وسائل الإعلام حين لا يرغب المتكلم بالكشف عن معلوماتٍ خاصَّةٍ، لأسبابٍ قد تكون أخلاقيةً أو شخصيةً أو سياسيةً أو قانونيةً .

د. تعليق المبادئ: وتحصل هذه الحال في بعض المجتمعات، حيث يُوجد عرفٌ بتعليق المبدأ التعاوني وعدم التزام مضمونه، ويكثر هذا النوع في كثير من الأحداث الكلامية كالمحاكمة والاستجواب والتحقيق الجنائي .

هـ. استغلال المبادئ (اختراقها): وهذه أهم حالات عدم التزام المبادئ، فهي تُعدُّ من حالات عدم التقيّد المقصود، الذي يحصل بشكلٍ مفضوحٍ وعلنيّ، ذلك من أجل توليد استلزامٍ متعمّدٍ للمستمع، وليس من أجل خداعه أو تضليله، ويبلغ التواصل في هذه الحال أعمق مستوى له .

إضافةً إلى ذلك كلّ، قد يحصل أن يواجه المتكلم - في بعض الأحيان - تضاربًا بين قاعدتين، كما يوضّح المثال الآتي :

(6)

- أين يُقيم جيرار .

- في مكانٍ ما جنوب فرنسا .

ففي هذه الحال - وبحسب رأي غرايس - فإنّ المتكلم ليس رافضًا للتعاون، بل قد أدلى بمعلوماتٍ غير كافية، حيث خالف بذلك مبدأ الكمّ، بيد أنّ مخالفته مبدأ الكمّ تتأتى من محاولته تجنّب مخالفة مبدأ الكيف الذي يتطلّب التأكّد من صدق المعلومات قبل إيصالها، لهذا فإنّ المتكلم المُجيب يُلوّح - عبر إجابته الغامضة - إلى أنّه لا يعرف بالضبط في أيّ مدينةٍ يُقيم جيرار . (23)

الجامعة المستنصرية كلية الآداب
م.م يُسرى جليل يونس

3- خصائص الاستلزام الحواريّ .

يتوافر الاستلزام الحواريّ على خصائص متعدّدة، تعمل هذه الخصائص مائزًا له عن الاستلزام التقليدي (العرفي) الذي يرتبط بمعاني كلماتٍ معيّنة، إذ يُعدُّ الاستلزام الحواريّ من أعقدٍ مراتب التواصل ومستوياته، ويرتبط إلى حدٍّ بعيدٍ بالتفاعل الاجتماعي والمعايير الثقافيّة والعوامل البيئية في فهمه كيميّة اشتغال الاستلزام، ذلك أنّ المتكلّم لا يقوم بعمل التخاطب بعزلةٍ عن السامع، بل يقوم بذلك في ضوء معرفةٍ سابقةٍ بشخصيّة هذا المخاطب ومقدرته الخطابية ومستوياته المعرفيّة والثقافيّة والاجتماعيّة، لأنّ لهذه المقدرة أثرًا بالغًا في بناء الفرضيّات التأويليّة من قبله، والمتكلّم إذ يبني معانيه، ويسوقها إلى المستمع، فإنّه يفترض سابقًا أنّ السامع يتوافر على آلياتٍ منطقيّةٍ طبيعيّةٍ، وقواعدٍ خطابيّةٍ بلاغيّةٍ، تُمكنه من إدراك ما يتضمّنه الخطاب من معاني غير مباشرة وفهمها وتقبلها، أي : من استلزماتٍ خطابيّةٍ، ويُمكن الحديث عن خصائص هذه الاستلزمات بالآتي :

3-1- إمكانية الإلغاء أو الإبطال .

تُعدُّ هذه الخصيصة من أهمّ خصائص الاستلزام الحواريّ، والمُراد بإمكانية الإبطال إمكانية إلغاء الاستلزام وإزالته، ذلك بطريق إضافة عبارةٍ أو جملةٍ إضافيّةٍ إلى الجملة الأصليّة، من دون أن يحصل تناقضٌ في أفكار الجملتين أو العبارتين⁽²⁴⁾ ، ويُمكن أن نُمثّل لها بالآتي :

(7)

- لم أقرأ كلّ الكتاب .

- لم أقرأ كلَّ الكتاب، بل لم أقرأ منه شيئاً .

فالقولة (لم أقرأ كلَّ الكتاب) تستلزم أن المتكلم قرأ بعضاً منه، على حين أُبطل هذا الاستلزام بوساطة العبارة المضافة إلى القولة في (لم أقرأ كلَّ الكتاب، بل لم أقرأ منه شيئاً)، من دون أن يحدث خللٌ في الفهم، أو تناقضٌ في أفكار الجملتين : الأصلية المولدة للاستلزام، والمُضافة المُبطلّة له .

3-2- الإتصال بالمعنى الدلالي للتركيب .

واحدةٌ من الخصائص التي تميّز الاستلزام الحواريّ هي كونه مرتببًا بالمحتوى الدلالي للتركيب لا الشكل التركيبي للألفاظ، إذ لا يتغيّر الاستلزام الحواريّ بتغيير المفردات والعبارات بأخرى تُرادفها أو تناسبها دلاليًا⁽²⁵⁾، يُمكن أن يوضّح ذلك المثال الآتي :

(8)

- أنا أتأذى من صوتك العالي .

- أنا أحبُّ التكلّم بصوتٍ عالٍ .

فالقول الثاني لا ينفي ما يستلزمه القول الأوّل، على الرغم من تغيّر الألفاظ بين القولين، هذا يعني أنّ الاستلزام مرتببٌ بالمحتوى الدلالي للتركيب، لا يتغيّر بتغيّر الألفاظ والشكل التركيبي .⁽²⁶⁾

3-3- التغيّر بتغيّر السياقات .

يُعرف الاستلزام الحواريّ بإمكانية تغيّره بتغيّر سياقات وروده ومقاماته، إذ قد يحمل تعبيرٌ لغويٌّ واحدٌ عددًا من الاستلزمات الخطابية المختلفة، وإنّما يتأتى هذا التعدّد من تغيّر السياقات التي يرد فيها التعبير الواحد واختلافها، من هذه التعبيرات مثلًا : (السلام عليكم)، إذا يستلزم ورودها في

مقام الدخول تحيةً أو استئذاناً، وفي مقام الخروج والذهاب توديعاً، وفي مقام غضبٍ وإشاحةٍ للوجه تستلزم المقاطعة والمخاصمة . (27)

3-4- إمكانية التقدير .

تعني هذه الخصيصة أنّ المتلقّي - وعبر كفاءته الخطابية - بإمكانه أن يضطلع بمجموعةٍ من التأويلات أو الاستنتاجات أو العمليات الذهنية في معالجة جلّ ما سمعه من كلامٍ حتّى يصل إلى الاستلزام المطلوب بعيداً عن المعنى التركيبيّ، فلو سمع المخاطب قولاً مثل : فلان أسد، أو فلانة أفعى، فإنّه يعمد إلى عملٍ ذهنيّ يستنتج عبره أنّ القولة الأولى تستلزم الشجاعة والقوّة، والأخرى تستلزم الغدر والدهاء . (28)

لقد خضع الاستلزام الحواريّ إلى عددٍ من المقاربات والمعالجات الهادفة إلى تطويره وإغنائه . وهذا متأتّ من حقيقة أنّ كثيراً ممّا تحويه نظريّة غرايس قابلةٌ للتطوير والإثراء، ومن أشهر الذين تقدّموا في مجال التطوير (هارنيس) الذي أضاف الجمع بين مبدئيّ الكمّ والكيف، وأشار (صادك) إلى إمكانية تقليص المبادئ الفرعية، وإضافة معاييرٍ أخرى تختبر وتُحلّل المبادئ الكبرى، كما تقدّم الفرنسيّ (سبربر) والانكليزيّ (ويلسون) بنقدٍ مبادئ (غرايس)، واعتقدا أنّها لا تُعالج كلّ قضايا الخطابات الأدبية والقانونية، وأنّها ما زالت بحاجةٍ إلى إضافاتٍ لتستوعب خطاباتٍ من مجالاتٍ أخرى، بيد أنّهما استثنيا مبدأً المناسبة، وانطلقا منه لوضع نظريّتهما ذائعة الصيت (نظريّة الصلة أو المناسبة) . (29)
